الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/١٧
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٣٠
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

مراجعة مقال

(تركيا والولايات المتحدة: دراسة في العلاقات والمؤثرات ٢٠٠٩-٢٠١٩)

Article Review
Turkey and the United States: A Study of Relations and Influences 2009-2019

بحث منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠٢٠
للدكتور لقمان عمر النعيمي متاح على الرابط الالكتروني:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/22/27fa5d3a584d431545c49ec78c094b0d.pdf

مراجعة: م.د. احمد محمود عبد المجيد
Reviewed by: Dr. Ahmed Mahmoud Abdel-Magid
جامعة النهرين / كلية الحقوق
Al-Nahrain University / College of Law
dr.ahmedm@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

تناول الدكتور لقمان عمر النعيمي في مقاله تركيا والولايات المتحدة الامريكية مسار العلاقات بين البلدين خلال حكم الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما) حيث شهدت ولايته الاولى (٢٠٠٩-٢٠١٢) تطوراً ملحوظاً وتخفيف حدة الخلافات حيث كانت اول زيارة قام بها عند توليه الحكم هي تركيا اعترافاً بأهمية دورها الاقليمي وقبولها في عضوية الاتحاد الاوربي مشيداً بإمكانية حكومة حزب العدالة والتنمية التركي ومن خلال نهجها الجديد في استخدام القوة الناعمة في التحرك الاقليمي ومبدا العمق الاستراتيجي وبحكم الروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تشد دول المنطقة إليها وهذا بدوره يسهم في عملية السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، ناهيك عن وجود اعتبارات اخرى تشير الى حاجة الولايات المتحدة الى تركيا كشريك مميز وحليف اقليمي يساعد في تمرير سياساتها في منطقتي الشرق الاوسط والقوقاز، والتي تتمثل بالاتي :-[١]

١- اهمية موقع تركيا الجغرافي الذي يقع بالقرب من دول ذات اهمية في الحسابات الامريكية مثل العراق وسوريا وايران وارمينيا واذربيجان وجورجيا ، فضلاً عن دورها في استقرار الحزام الممتد من وسط اوربا وحتى روسيا والهند.
٢- موقعها الاستراتيجي في كونها ممر بحري وملاحي يخترق كل من البحر الاسود وبحر قزوين والبحر المتوسط.
٣- حاجة الولايات المتحدة الى تركيا باعتبارها دولة ديمقراطية مسلمة تساهم في تحسين صورتها امام دول المنطقة بحكم التحالف الذي يجمعهما منذ الحرب الباردة.
٤- اهمية تركيا في تامين امدادات الطاقة الى السوق الاوربية وتقليل الاعتمادية على الطاقة الروسية.

هناك عدة قضايا في منطقة الشرق الاوسط لم تتمكن الولايات المتحدة بمفردها تسويتها وانما البحث عن حليف تقليدي يحظى بمكانة وقبول من قبل دول المنطقة ولديه الامكانيات التي تتيح له تسوية القضايا الشائكة مثل:-[٢]

أ- الوساطة في النزاع العربي الاسرائيلي.
ب- مواجهة الطموحات النووية الايرانية وقضية الانتشار النووي في المنطقة.
ت- محاربة الارهاب وتنفيذ السياسة الامريكية في المنطقة.
ث- تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط.
ج- تعزيز التعايش الوطني العراقي وتحقيق الاستقرار الداخلي فيه

ثم يتناول الدكتور لقمان عمر النعيمي في مقاله مظاهر الخلاف والتوتر التي شهدته العلاقات الامريكية التركية خلال الولاية الثانية للرئيس (اوباما) والتي تعود ملامحه الى عام ٢٠١١ مع احداث المنطقة العربية ورغبة تركيا في استغلالها تلك الاحداث في تعزيز دورها الاقليمي واستعادة الهوية التركية القائمة على زعامة الجزء الاكبر من العالم الاسلامي على غرار الامبراطورية العثمانية السابقة ، وهو ما يتعارض مع المصالح الامريكية التي لا ترتضي بان يكون لتركيا مصالح وسياسات خاصة بها تتعارض مع مصالحها خارج اطار الناتو.[٣]

وكانت اسباب ذلك التغير في مسار العلاقات هو تقاطع وجهات النظر بين البلدين بشان قضايا المنطقة والتي تلخيصها بالآتي :-[٤]

- رفض تركيا عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق.
- معارضتها استخدام القوة او فرض الحصار على ايران على خلفية برنامجها النووي.
- رفضت الواقع التقسيمي الجديد في العراق.
- معارضتها للدعم الامريكي احزب العمال الكردستاني.
- رفض عزل حركة حماس الفلسطينية واصرارها على بقاء تعاملها مع الحركة بوصفها سلطة شرعية منتخبة.
- رفضت ارسال المزيد من القوات العسكرية التركية الى افغانستان ودعت الى حل القضية سلمياً.
- وقوفها على الحياد في ازمة القوقاز ما بين روسيا وجورجيا.

تعد قضية الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا ابرز القضايا التي سببت تراجع العلاقات التركية الامريكية وبداية عصر جديد من العلاقات بين البلدين، لاسيما وان القضية تزامنت مع ظهور بوادر الخلاف التركي الامريكي قبيل الحادثة من حيث تصريح الرئيس الامريكي اوباما بان الرئيس التركي فاشل ومستبد ، وكذلك الصحف الامريكية نشرت مسبقاً مقالات تشير الى حصول انقلاب عسكري قادم في تركيا ، ناهيك عن مواقف واشنطن في دعم اكراد سوريا بما يمهد الى التوسع في شمال شرق سوريا، الامر الذي اعطى مبرر لحكومة انقرة بان الولايات المتحدة هي تقف وراء هذا الانقلاب في ظل رفضها تسليم المعارض التركي (فتح الله غولن) والمقيم لديها منذ عام ١٩٩٩ والذي تتهمه انقرة بانه المتهم الرئيس والعقل المدبر للانقلاب العسكري عام ٢٠١٦ وان هناك تعاون بين الاستخبارات الامريكية واعضاء التنظيم وان التحقيقات الاولية في الحادث تشير الى اشتراك عدة دول تتمثل في الولايات المتحدة ودول اوربية ودولة الامارات العربية ووحدات تركية بحرية وجوية لها صلات مع الولايات المتحدة.[٥]

على اثر ذلك اتجهت تركيا الى تغيير مسار علاقاتها وتحالفاتها الخارجية بالبحث عن شركاء جدد بما يتلائم مع نهجها البراغماتي الجديد ، بحيث شهدت العلاقات التركية الروسية تطوراً ملحوظاً تزامن مع موقف موسكو الداعم للنظام التركي ومعارض للانقلاب الفاشل، انعكس ذلك ايجاباً على تقاربهما الاقتصادي والعسكري وتجاوز قضية اسقاط الطائرة الروسية عام ٢٠١٥ ولهذا تم توقيع صفقة الصواريخ الروسية عام ٢٠١٧ وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ولاسيما في اطار مشاريع الطاقة وتقديم تركيا كمركز اقليمي مهم في امدادات الطاقة الى اوربا في خطوة روسية لإحباط المشاريع الغربية البديلة التي تحظى بدعم الولايات المتحدة .[٦]

بعد ذلك يتناول الدكتور لقمان عمر في مقاله مسار العلاقات الامريكية التركية خلال الولاية الاولى للرئيس الامريكي دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢١) والتي وصفت بالمرحلة المضطربة والتي تعود بدايتها الى عام ٢٠١١ بسبب بعض التقاطعات في السياسات والمصالح المتبادلة في منطقة الشرق الاوسط ورياح التغيير التي شهدتها الانظمة السياسية العربية ومن ثم ارتفاع سقف التوتر بين البلدين اعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في صيف ٢٠١٦ واتهام الولايات المتحدة بانها وراء الانقلاب ،واسباب تتعلق بالرئيس الامريكي ترامب وسياسته التي لم تختلف عن سابقه الرئيس اوباما من حيث دعم وحدات الحماية الشعبية الكردية السورية التي تصفها انقرة بالإرهابية، ومن جانب اخر ان الجانب التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية اتجهت الى الاستقلالية في قراراتها الخارجية في مسعى نحو اعادة امجاد العثمانية الجديدة ومبدا العمق الاستراتيجي لوزير خارجيتها الاسبق داوود احمد أوغلو في ضرورة تعزيز التقارب من الجوار الاقليمي دليل على رغبتها في لعب دور اقليمي فاعل في قضايا المنطقة بعيداً عن الاملاءات الامريكية وبما يخدم المصالح التركية في ضوء خيبة الامل من الانضمام الى الاتحاد الاوربي بالتوجه الى العالم العربي لاسيما ان احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ فتحت المجال لتركيا لممارسة دور فاعل في تسوية القضايا الشائكة لاسيما ان هناك قبول في الشارع العربي بالنموذج والتجربة الديمقراطية التركية، ناهيك عن قرارات وسياسات الرئيس(ترامب) والتي اثارت التوتر في العلاقات التركية الامريكية مثل قرار نقل السفارة الامريكية الى القدس ووقوفه الى جانب دول المقاطعة الخليجية ضد قطر بانها تدعم الارهاب وبمساندة انقرة من خلال طرح الاسلام السياسي على دول المنطقة واحتضان قادة حركة الاخوان والمسلمين.[٧]

ابرز القضايا التي سببت توتر العلاقات الامريكية التركية بسبب تباين وجهات النظر بشأنها كالاتي :-[٨]

١- القضية السورية، حيث اثارت قضية الدعم الامريكي لوحدات حماية الشعب الكردي في سوريا بهدف مواجهة تنظيم داعش الارهابي والذي تراه انقرة دعم وتأييد امريكي غير مباشر لحزب العمال

الكردستاني الذي تربطه علاقة مع ذلك الفصيل، وبالتالي التمهيد لإقامة منطقة كردية مستقلة على الحدود التركية وهو ما يضر بأمنها القومي فمنذ بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ تعرضت تركيا لهجمات ارهابية على اراضيها واشتباكات مسلحة على حدودها مع سوريا ، ولهذا ساندت التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش الارهابي ، ولهذا ترى بانها الطرف الذي يستحق الدعم والمساندة وليس وحدات الشعب الكردي وهو ما لا تقر به الولايات المتحدة بالطريقة التي تراها تركيا، وبالنتيجة ذهبت انقرة الى التقارب مع كل من روسيا وايران بشان مناطق خفض التوتر في سوريا وتحسين العلاقات الثنائية، ولأجل التعاون مع ايران بهدف استبعاد استقلال اقليم شمال العراق في ضوء الاستفتاء الذي حصل عام ٢٠١٧ .[٩]

٢- قضية فتح الله غولن، تتمثل القضية في اتهام تركيا الى المعارض (غولن)والمقيم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩ بانه وراء العملية الانقلابية في تركيا عام ٢٠١٦ وان هناك تعاون مشترك بين الاستخبارات الامريكية مع اعضاء التنظيم بهدف الضغط على انقرة وان الاخيرة قدمت مقترح لواشنطن يتمثل بتسليم المعارض (غولن) للسلطات التركية مقابل الافراج عن القس الامريكي برنسون والمحتجز لديها منذ عام ٢٠١٦ ، وبسبب الرفض تم فرض عقوبات اقتصادية على تركيا.[١٠]

٣- قضية القس الامريكي اندرو برونسون؛ ترتبط هذه القضية بالانقلاب العسكري الفاشل في تركيا والتي تتمثل في قيام السلطات التركية بحملة اعتقالات شملت القس الامريكي برونسون عام ٢٠١٦ بتهمة مساعدة جماعة غولن داخلياً على الانقلاب، وعلى اثر ذلك فرض الولايات المتحدة بعض العقوبات الاقتصادية شملت تجارة الالمنيوم والصلب التركيين وكانت تأثيراتها كبيرة على الاقتصاد التركي من حيث فقدان الليرة التركية ٢٠% من قيمتها امام الدولار الامريكي ، وقد تزامنت هذه القضية مع قضايا خلافية اخرى تمثلت في ازمة رضا طرف رجل الاعمال التركي–الايراني الذي اعتقلته الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ بتهمة الالتفاف على العقوبات الاقتصادية امريكية ضد ايران والتي فسرته انقرة بان لها ابعاد سياسية اكثر مما هو بعد قانوني، وازمة التأشيرات بين البلدين عام ٢٠١٧ بسبب قيام تركيا بألقاء القبض على موظفين بالقنصلية الامريكية في انقرة والتي مهدت الطريق لحصول ازمة دبلوماسية بطريقة او بأخرى .[١١]

٤- قضية صفقة الصواريخ الروسية مع تركيا (S–400)، حيث تم عقد الصفقة عام ٢٠١٧ والتي تزامنت مع الموقف الامريكي السلبي من الانقلاب العسكري في تركيا عام ٢٠١٦ والتقارب الروسي التركي في ضوء موقف موسكو المؤيد للنظام التركي والمعارض للانقلاب حيث سرع من التقارب بين البلدين سياسياً واقتصادياً بعد التوتر الذي حصل بعد اسقاط الطائرة الروسية فوق الاجواء التركية.[١٢]

ان الصفقة الروسية التركية اثارت المخاوف الامريكية من انجرار دول اخرى مثل الهند او السعودية لاقتناء هذه المنظومة بما يهدد المصالح الامريكية في المنطقة ويثير قلق لدى حلفائها في الناتو ،ولاسيما في ظل التواجد الروسي المتنامي وعلى اثرها اعرب الكونغرس الامريكي عن معارضته اتمام صفقة بيع مقاتلات (F-35) مع تركيا ما لم تلغي صفقتها مع روسيا وفرضت عليها عقوبات بموجب معايير قانون مكافحة اعداء امريكا من خلل العقوبات (CAATSA)* ، وقيام وزارة الدفاع الامريكية في نيسان ٢٠٢١ في اخراج تركيا من مشروع الدول المشاركة في تصنيع المقاتلات (F-35) وتم الغاء التسليم بعد قيام تركيا باستلام المنظومة الصاروخية في حزيران ٢٠٢٠.[١٣].

٥- قضية المقاطعة الخليجية مع قطر عام ٢٠١٧ وتقارب الولايات المتحدة من دول المقاطعة السعودية والامارات بحجة دعم قطر للإرهاب المتمثل بالإسلام السياسي وحركة الاخوان المسلمين في مصر بما يهدد امن واستقرار المنطقة، بالمقابل بادرت تركيا للوقوف مع قطر بأرسالها قوات عسكرية تمركزت في قواعد عسكرية ، الامر الذي اثار قلق وشكوك الولايات المتحدة بحليفها الاقليمي تركيا في ضوء اعتمادها منهج استقلالي على غرار عقد صفقة الصواريخ الروسية
(S-400) التي ترتب عليها تعليق صفقة الطائرات المقاتلة الامريكية وفرض عقوبات اقتصادية اثرت على واقعها الاقتصادي.[١٤]

٦- قضية التنافس التركي مع حلفاء واشنطن في حوض شرق المتوسط حيث ادت الاكتشافات الجديدة من الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط الى اندفاع دولها الى عقد الاتفاقيات البحرية لتقسيم ثروات المنطقة فيما بينها مستبعدة في ذلك تركيا حيث تم انشاء منتدى غاز شرق المتوسط من قبل مصر وقبرص واليونان واسرائيل في كانون الثاني عام ٢٠١٩ مستبعداً كل من تركيا وشمال قبرص ؛الرد التركي وبهدف ترسيم الحدود البحرية والاستفادة من ثروات المنطقة وقعت اتفاقيتين بحرية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في تشرين الثاني من العام ٢٠١٩ لحماية مصالحها في المنطقة ، الامر الذي اثار مخاوف كل من اوربا و الولايات المتحدة التي بدورها وبهدف تعميق علاقاتها مع اليونان وقبرص ودعم منتدى غاز شرق المتوسط تم اقرار قانون الامن والشراكة لشرق المتوسط في كانون الاول من العام ٢٠١٩ غير ان الادراك الامريكي بأهمية الدور التركي في موازنة الوجود الروسي في المنطقة ادى الى التهدئة والتقارب بين البلدين ولاسيما في مجال الاقتصادي .[١٥]

بالرغم من وجود فتور وتباعد في العلاقات الامريكية التركية وتباين في الاهداف والمصالح بين البلدين ؛ الا ان تلك العلاقات تمتاز بكونها علاقات تحالف استراتيجي وعدم الوصول الى مرحلة

القطيعة او الصدام ولاسيما مع وجود حلف الناتو الذي يعد الاداة الابرز في المحافظة على مستوى متقدم من العلاقات الاستراتيجية بينهما.[١٦]

ومن جانب اخر هناك اسباب تدفع الولايات المتحدة الى التمسك بعلاقاتها وتحالفها الاستراتيجي مع تركيا تتمثل بالاتي :-[١٧]

أ- موقع تركيا على الخارطة الاسيوية الاوربية جعلها ذات اتصال مع البحر الاسود والشرق الاوسط والبلقان وجنوب القوقاز وهي مناطق تحظى بالاهتمام الامريكي الاستراتيجي وصراعها مع روسيا.

ب- انها الدولة العلمانية الوحيدة ذات الاغلبية المسلمة يحكمها نظام ديمقراطي حديث يجمع بين القيم الاسلامية وقيم الحداثة الغربية، وتتمتع باقتصاد سوق حر وعلاقات جيدة مع الغرب.

ج- تمتلك ثاني اكبر قوة عسكرية تابعة لحلف الناتو وتتمتع بخبرة قتالية حديثة تجسدت في مناطق مثل البوسنة والصومال وافغانستان

الملاحظات الختامية عن مراجعة مقال بحث الدكتور لقمان عمر النعيمي :

١- ان صاحب المقال يتناول نموذج مهم من نماذج العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة حيث تجمع بين الولايات المتحدة بوصفها لاعب دولي ومهيمن على النظام الدولي، وبين تركيا بوصفها لاعب اقليمي، تجمعهما مصالح مشتركة وتحالف دولي منذ حقبة الحرب الباردة ما يدفعهما الى تجاوز القضايا الشائكة بين البلدين لاسيما خلال الولاية الاولى للرئيس ترامب والتي عرفت بالمرحلة المضطربة.

٢- هناك صعوبة في ايجاد بديل عن تركيا في خدمة المصالح الامريكية في الشرق الاوسط في ضوء الروابط المشتركة والامكانات المتاحة لديها والتي تجعل التحالف معها امر مهم وضروري.

٣- على الولايات المتحدة الامريكية ان تدرك بان تركيا بعد الحرب الباردة ليست مثل قبلها من حيث كونها دولة فاعلة ومؤثرة ولها مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة ، والتعامل معها من منطلق دولة حليف وليس دولة تابعة لسياساتها.

٤- ان واقع العلاقات الامريكية التركية ومساراتها اثبتت صعوبة تباعد البلدين عن بعضهما البعض بفعل وجود حلف الناتو مما يدفع بمظاهر الخلاف والاختلاف التي مرت بها علاقات البلدين الى مستويات ادنى ادراكاً منهما بصعوبة الخروج من منظومة التعاون المتبادل بينهما والتي يشكل حلف الناتو اهمها.

الهوامش

[١] احمد عبدالكريم ابو هجرس: العلاقات التركية الامريكية وانعكاساتها على بعض قضايا الشرق الاوسط ،مجلة اتجاهات سياسية، عدد ٢٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا، ٢٠٢٣، ص٢٣٠

[٢] سرمد عبدالستار امين: الولايات المتحدة الامريكية وتركيا- اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة دراسات دولية، عدد ٤٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،٢٠١١، ص ٦١

[٣] دينا رافت ابراهيم: السياسة الخارجية الامريكية تجاه تركيا (٢٠١٧-٢٠١٩)، مقال منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢١ متاح على الرابط الاتي : https://democraticac.de

[٤] المصدر نفسه، ص٧٣

[٥] عبدالرحمن عادل: العلاقات الامريكية التركية بعد انقلاب عام ٢٠١٦، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد ١، كلية التجارة – جامعة حلوان، مصر،٢٠٢٣، ص ٧٥٢

[٦] محمد عليوة محمود: مستقبل العلاقات الروسية- التركية في ضوء الازمة الاوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد ٨، عدد ١٦، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الاسكندرية،مصر،٢٠٢٣ ص ٩١٣

[٧] معمر خولي: العلاقات الامريكية التركية ... على المحك ، مقال منشور على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ١٢/١٥/ ٢٠١٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢١ ، متاح على الرابط الاتي: https://rawabetcenter.com

[٨] دينا رافت ابراهيم: مصدر سبق ذكره

[٩] محمود سمير الرنتيسي: العلاقات التركية – الامريكية في عهد ترامب.. من خيبة الامل الى تصاعد التوتر، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ٢٠١٧، ص٤

[١٠] اسلام اوزبكان: ابعاد الازمة بين تركيا والولايات المتحدة ومالاتها ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، ٢٠١٨، ص ٥

[١١] عبدالرحمن عادل: العلاقات الامريكية التركية بعد انقلاب عام ٢٠١٦، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥٨

[١٢] عبدالرحمن عادل : العلاقات الامريكية التركية بعد انقلاب عام ٢٠١٦، مصدر سابق، ص ٧٥٤

- تم سن قانون CAATSA لأول مرة في ٢ أغسطس ٢٠١٧، بموافقة الكونغرس وتوقيع الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب،

ينص القانون على فرض عقوبات على الأشخاص والمؤسسات التي تتعامل مع قطاعي الدفاع أو الاستخبارات في الاتحاد الروسي، أو مع المؤسسات والأشخاص الذين يعملون نيابة عنهم. للمزيد ينظر في : قانون "مكافحة أعداء أميركا" أداة لفرض الهيمنة على العالم، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٤ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٣ على الرابط الاتي https://www.aljazeera.net

[١٣] عبد الرحمن عادل: مصدر سابق، ص ٧٥٦

[١٤] محمد ميسر فتحي: الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب .. دراسة مستقبلية ، مجلة العلوم السياسية، عدد٥٦ ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ،٢٠١٨، ص٣٣٢

[١٥] باسل محسن مهنا : الاستراتيجية التركية في شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا (مقاربة جيوبولتيكية)، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد ٧٥، مركز دراسات الكوفة- جامعة الكوفة، ٢٠٢٤، ص ٤٣٧-٤٤١-٤٤٧

[١٦] لبنى خميس مهدي و خضر عباس عطوان: العلاقات الاستراتيجية التركية الامريكية.. رؤية مستقبلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٨، عدد ٢٨، كلية القانون- جامعة الكوفة،٢٠١٦، ص ١٢٣

[١٧] مستقبل العلاقات التركية – الامريكية في عهد بايدن ، مركز ادراك للدراسات والاستشارات – اسطنبول،٢٠٢١، ص٢

المصادر :

١. احمد عبدالكريم ابو هجرس : العلاقات التركية الامريكية وانعكاساتها على بعض قضايا الشرق الاوسط ،مجلة اتجاهات سياسية، عدد ٢٢، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠٢٣

٢. سرمد عبدالستار امين : الولايات المتحدة الامريكية وتركيا- اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، عدد ٤٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،٢٠١١

٣. دينا رافت ابراهيم : السياسة الخارجية الامريكية تجاه تركيا (٢٠١٧-٢٠١٩)، مقال منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢١ متاح على الرابط الاتي : https://democraticac.de

٤. عبدالرحمن عادل : العلاقات الامريكية التركية بعد انقلاب عام ٢٠١٦، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد ١، كلية التجارة – جامعة حلوان، مصر،٢٠٢٣

٥. محمد عليوة محمود : مستقبل العلاقات الروسية- التركية في ضوء الازمة الاوكرانية (١٩٩١-٢٠٢٢)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد ٨، عدد ١٦، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الاسكندرية، مصر،٢٠٢٣

٦. معمر خولي : العلاقات الامريكية التركية ...على المحك ، مقال منشور على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ١٥/١٢/ ٢٠١٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢١ متاح على الرابط الاتي: https://rawabetcenter.com

٧. محمود سمير الرنتيسي: العلاقات التركية – الامريكية في عهد ترامب.. من خيبة الامل الى تصاعد التوتر، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ٢٠١٧

٨. اسلام اوزبكان : ابعاد الازمة بين تركيا والولايات المتحدة ومالاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨

٩. قانون "مكافحة أعداء أميركا" أداة لفرض الهيمنة على العالم، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٤ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٣ على الرابط الاتي https://www.aljazeera.net

١٠. محمد ميسر فتحي : الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب .. دراسة مستقبلية ، مجلة العلوم السياسية، عدد٥٦، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ،٢٠١٨

١١. باسل محسن مهنا : الاستراتيجية التركية في شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا (مقاربة جيوبولتيكية)، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد ٧٥، مركز دراسات الكوفة- جامعة الكوفة، ٢٠٢٤

١٢. لبنى خميس مهدي و خضر عباس عطوان : العلاقات الاستراتيجية التركية الامريكية.. رؤية مستقبلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٨، عدد ٢٨، كلية القانون- جامعة الكوفة،٢٠١٦

١٣.مستقبل العلاقات التركية – الامريكية في عهد بايدن، مركز ادراك للدراسات والاستشارات- اسطنبول،٢٠٢١